

النظام الأساسى لبنك مسقط "ش.م.ع.ع"

تمهيد

تأسس هذا البنك وفقاً لأحكام القوانين والتشريعات المنظمة لتأسيس الشركات التجارية وأحكام هذا النظام الأساسي، ولما كان قانون الشركات التجارية الصادر بموجب المرسوم السلطاني رقم ١٩/١٨م قد نص على الغاء قانون الشركات التجارية رقم ١٩٧٤/٤م، وأوجب على شركات المساهمة القائمة العمل على تعديل أنظمتها الأساسية بما يتوافق مع أحكامه.

فقد إنعقدت الجمعية العامة غير العادية للبنك بتاريخ ١٩ مايو ٢٠٢٠م وقررت الموافقة على تعديل النظام الأساسي للبنك، وذلك على النحو الأتي:

إسم الشركة

المادة (١): اسم الشركة هو بنك مسقط "ش.م.ع.ع"، وهي شركة مساهمة عامة يشار إليها فيما بعد بـ"البنك".

المركز الرئيسى

المادة (٢): مركز البنك الرئيسي ومقره القانوني في محافظة مسقط بسلطنة عُمان ويجوز للبنك أن ينشيء فروعاً له ووكالات ومكاتب تمثيل داخل السلطنة وخارجها.

مدة البنك

المادة (٣): مدة البنك غير محدودة تبدأ من تاريخ قيده بالمسجل (السجل التجاري) بوزارة التجارة والصناعة.

أغراض البنك

المادة (٤): يقوم البنك بمزاولة كافة الأعمال المصرفية التجارية ومصارف الإستثمار وفقاً للترخيص الممنوح له من البنك المركزي العُماني إستناداً لأحكام القانون المصرفي رقم (١٤ / ٢٠٠٠م) وتعديلاته بما في ذلك تمويل التجارة والمشاريع والقيام بالبحوث والإستقصاءات والنشاطات المتعلقة بذلك لحسابه أو لحساب الغير، وكافة الأعمال المكملة والمرتبطة بنشاطه والتي يستلزمها العمل المصرفي أو المالي بما في ذلك إكتساب أي حق من الحقوق في الأصول الثابتة والعقارات سواء كان بصفة مالك أو غيرها والتنازل عن مثل تلك الحقوق و مع مراعاة احكام القانون المصرفي وعلى سبيل المثال لا الحصر يقوم البنك بما يأتي:-



١- فتح الحسابات الجارية وحسابات التوفير و ودانع التوفير الأجل.

٢- قبول الودانع بمختلف أشكالها وإصدار إيصالات الإيداع.

القيام بعمليات الصرافة وتحويل العملات الأجنبية والمتاجرة بالمعادن الثمينة.

٤- التعامل في الأسواق المالية بتلقى الأموال وإعادة توظيفها.

٥- فتح الإعتمادات المستندية وتعزيزها نيابة عن الأخرين والقيام بأعمال التحصيل المتصلة بها.

٦- إصدار الكفالات والضمانات المصرفية بمختلف أشكالها و تداولها.

٧- اصدار القبولات المصرفية وتبادلها.

٨- القيام بدور الوكيل المالي للأخرين.

٩- منح السلفيات وتقديم التسهيلات المصرفية بضمان شخصى أو عيني أو بدون ضمان.

١٠ منح القروض والتمويل مباشرة أو بالتعاون مع أخرين.

١١- ترتيب منح القروض الدولية والمشاركة فيها.

١٢- ترتيب وضمان إصدار السندات والصكوك والأسهم وترويجها وتسويقها للآخرين.

١٣- البحث عن فرص الإستثمار وتقييمها بقصد الإستثمار المباشر فيها أو تمويلها في مختلف قطاعات الأنشطة الإقتصادية.

11- الترويج والمساهمة في مشاريع الأعمال من صناعية وزراعية وتجارية وغيرها.

١٥- ترتيب عمليات الدمج والضم بين الشركات القائمة.

17- الإستثمار والمتاجرة في أسهم الشركات المساهمة المدرجة في الأسواق المالية أو غير المدرجة على حد سواء.

1۷- تأسيس الشركات أو المؤسسات المتخصصة بحيث تكون مملوكة للبنك بشكل كامل أو بشكل جزئي كما يجوز له أن يمتلك المصارف والشركات القائمة وأن يساهم جزئياً فيها مع مراعاة أحكام المادة (٦٥) من القائون المصرفي

١٨- اكتسابُ مصلحة مع الهيئات التي تزاول أعمالاً شبيهة بأعمال البنك أو التي قد تعاونه على تحقيق أغراضه في سلطنة عمان أو في خارجها والإشتراك بأي وجه من الوجوه مع الهيئات المذكورة أو أن يندمج فيها أو يشتريها أو يلحقها به.

١٩ ممارسة الأعمال المصرفية الاسلامية المتوافقة مع أحكام الشريعة الاسلامية من خلال إنشاء نافذة لتقديم الأعمال المصرفية الإسلامية.

وعلى وجه العموم للبنك أن يقوم بجميع الأعمال اللازمة لتحقيق أغراضه المرتبطة بها والمكملة لها ولا يحد من أنشطة البنك إلا ما تمنعه القوانين السارية والمعمول بها في السلطنة أو ينص عليه في نظامه الأساسي أو تقرره جمعيته العامة.

رأس المال المرخص به والمصدر

المادة (٥): رأس المال المرخص به للبنك هو مبلغ -/٣٥٠,٠٠٠،٠٠٠ ر.ع (ثلاثمائة وخمسون مليون ريال عُماني)، مقسم على عدد (٣,٥٠٠,٠٠٠،٠٠٠) سهماً ثلاثة مليارات وخمسمائة مليون سهم. ويكون رأس المال المصدر هو مبلغ -/٣٢٤,٩٥٢,٢٥٣ ر.ع (ثلاثمائة وأربعة وعشرون مليوناً وتسعمائة وأثنان وخمسون الفا ومئتان وثلاثة وخمسون ريالاً عُمانياً) مقسم على عدد (٣,٢٤٩,٥٢٢,٥٣٩) سهماً (ثلاثة مليارات ومئتان وتسعة وأربعون مليوناً وخمسمائة وأثنان وعشرون الفا وخمسمائة وتسعة وثلاثون) سهماً.



عدد أعضاء مجلس الإدارة

المادة (٦): يتولى إدارة البنك مجلس إدارة مؤلف من تسعة أعضاء تنتخبهم الجمعية العامة العادية وفقاً للقواعد والإجراءات الصادرة من الهيئة.

السنة المالية

المادة (٧): تبدأ السنة المالية للبنك في الأول من يناير وتنتهي في ٣١ ديسمبر من كل عام.

التبرعات

المادة (٨): مع عدم الإخلال بالمادة (١٨٥) من قانون الشركات التجارية رقم ٢٠١٩/١٨م، يجوز لمجلس إدارة البنك تخصيص نسبة (١٠١%) من الأرباح السنوية الصافية للبنك، كحد أقصى، كميزانية سنوية للتبرعات وفق سياسة المسؤولية الاجتماعية للبنك.

أحكام ختامية

المادة (٩): تطبق أحكام قانون الشركات التجارية رقم ١٩/١٨م وأحكام قانون سوق رأس المال رقم ١٩/٨٠ واللوائح والتعليمات الصادرة تنفيذاً لهما والتشريعات ذات المعلاقة المنظمة لأنشطة البنك في كل ما لم يرد بشأنه نص خاص في هذا النظام.

والله ولسى السوفيق ،،،

هين بنعبد الله الزدمالي المستشار القانوني



2 v

خالد بن مستهيل المعشني رنيس مجلس الإدارة

التاريخ: ٢٧ مايو ٢٠٢٠م



Article of Association of Bank Muscat, "SAOG"

Preamble:

This bank was established in accordance with the provisions of the laws and legislations regulating the establishment of commercial companies and the provisions of these Articles of Association. Whereas, the Commercial Companies Law promulgated by Royal Decree No. 18/2019 stipulated the cancellation of the Commercial Companies Law No. 4/1974, and obligated the existing joint stock companies to amend their Articles of Association in accordance with its provisions.

The Extraordinary General Meeting (EGM) of the Bank was held on 19 May 2020 and decided to approve the amendment of the Bank's Articles of Association, as follows:

The Company's Name:

Article (1): The company's name is Bank Muscat, "SAOG", which is a public joint stock company hereinafter referred to as the "Bank".

Head Office

Article (2): The Bank's head office and legal headquarters is located in Muscat Governorate in the Sultanate of Oman. The Bank may establish branches and representative agencies and offices inside and outside the Sultanate.

Bank's Term

Article (3): The Bank's term is unlimited starting from the date of registration in the registry (The Commercial Registry) at the Ministry of Commerce and Industry.

Bank's Purposes

Article (4): The Bank shall practice all commercial and investment banking activities in accordance with the license granted to it by the Central Bank of Oman (CBO) according to the provisions of the Banking Law No. (114/2000) and its amendments, including financing the projects and carrying out researches, surveys and activities whether for its account or others' accounts, all the complementary and activities related to its business required by the banking or financial activity, including acquisition of any right in fixed assets and real estate, whether as an owner or others and the assignment of such rights, taking into consideration the provisions of Banking Law, including but not limited to the following:

- 1- Open current accounts, savings accounts and term deposits.
- 2- Accepting deposits of all kinds and issuing deposit receipts.
- 3- Money exchange, foreign exchange and precious metals trading.
- 4- Dealing in financial markets by receiving and re-investing money.
- 5- Opening and supporting documentary credits on behalf of others and carrying out relevant collection work.
- 6- Issuance of banking guarantees of all types and forms.
- 7- Issuance and exchange of bank acceptances.
- 8- Act as financial agent for others.
- 9- Granting advances and banking facilities with or without personal or in-kind guarantee.
- 10- Granting loans and financing directly or in cooperation with others.
- 11- Arrange and participate in international loans.
- 12-Arrange and guarantee the issuance, promotion and marketing of bonds, shares and stocks.
- 13-Searching and evaluating for investment opportunities with the intention of direct investment in them or financing them in various sectors of economic activities.
- 14- Promote and contribute in industrial, agricultural, commercial business projects, or any other projects.
- 15- Arranging mergers and annexations between existing companies.
- 16-Investment and trading in the shares of joint stock companies listed/unlisted in the financial markets.

- 17-Incorporation of specialized companies or establishments whether they are fully or partially owned by the bank. The Bank may also acquire existing banks and companies and partly contribute to them, subject to the provisions of Article (65) of the Banking Law.
- 18- Acquire an interest at bodies that perform similar activities to the Bank's business or assist in achieving its purposes in/outside the Sultanate of Oman and participate, merge or join in any way with the aforementioned bodies.
- 19- Practicing Islamic banking in accordance with the provisions of Islamic Sharia Law by creating a window offering Islamic banking.

In general, the bank may carry out all the activities necessary to achieve its related and complementary purposes without limitation but in accordance with the laws in force in the Sultanate of Oman or the Bank's Articles of Association or what is decided by The General Meeting.

Authorized and Issued Capital

Article (5): The authorized capital of the Bank is OMR 350,000,000/- (three hundred and fifty million Omani Riyals), divided into (3,500,000,000 shares), three billion and five hundred million shares. The Bank's issued capital is OMR 324.952.253/- (three hundred and twenty-four million, nine hundred fifty-two thousand and two hundred fifty-three Omani Riyals) divided into (3.249,522,539 shares) three billion, two hundred forty-nine million, five hundred and twenty-two thousand and five hundred thirty-nine shares.

Number of Board Directors

Article (6): The Bank's management is assumed by a nine-member Board of Directors elected at the Ordinary General Meeting in accordance with the rules and procedures issued by CMA.

Financial Year

Article (7): The bank's financial year starts on 1st January and ends on 31st December of each year.

Donations

Article (8): Without prejudice to Article (185) of the Commercial Companies Law No. 18/2019, the Bank's Board of Directors may allocate maximum (1.1%) of the Bank's annual net profits, as an annual budget for donations according to the Bank's social responsibility policy.

Final Provisions

Article (9): The provisions of the Commercial Companies Law No. 18/2019, the provisions of the Capital Market Law No. 80/1998, the regulations and instructions issued in implementation thereof, and the relevant legislations organizing the activities of the Bank shall apply in all other issues that have not been specifically mentioned in these Articles of Association.

Regards

Khalid Mustahil Al-Mashani Chairman of Board of Directors **Legal Adviser**